عبدالنبي الشعلة
abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقفة

وطن نعتز ونفخر بالانتماء إليه

• يتجدد ويتجذر إحساسنا بالفخر والاعتزاز لانتمائنا لهذا الوطن الغالي، وما نكنه من حب وتقدير وإكبار لقيادتنا الحكيمة، ونحن نرى ما يتم تسطيره وتحقيقه من مكاسب ومنجزات لصالح الوطن وشعبه الطيب الوفي وكل من يقيم على أرضه الطاهرة.

• نقول ذلك من عميق وجداننا وضمائرنا، ونكرره كل يوم مع كل زفرة من زفرات أنفاسنا.

• نقول ذلك في ذكرى مرور عام على هجمة جائحة كورونا، ونقوله ونحن نرى وطننا العزيز، على الرغم من تواضع إمكاناته المادية، وهو يسجل الإنجاز تلو الإنجاز في مواجهته لهذا الوباء الفتاك، ونراه وقد تصدر الدول المتقدمة والنامية منها، وتمكن من توفير اللقاحات لكل مواطن ومقيم فيه من دون استثناء أو إعطاء أولوية لأحد ومن دون تفرقة أو تمييز، وقد تم بالفعل توفير خيارين لكل فرد من بين أفضل وأرقى ما توصل إليه العلم حتى اليوم من لقاحات لهذا الوباء؛ لقاح "فايزر - بيونتيك" الأميركي الألماني، ولقاح "سينوفارم" الصيني الذي خضع لتجارب سريرية مسبقة، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين خضعوا لتلك التجارب في البحرين أكثر من 7 آلاف شخص.

• نقول إننا نحس بالفخر والاعتزاز ونحن نرى الحكومة الموقرة، وهي تبذل قصارى جهدها، وتواصل حملتها الإعلامية التوعوية الإرشادية المكثفة، فكانت تحث الجميع على الإسراع في التوجه إلى المراكز التي أعدتها للفحص، والآن تحثهم على الإسراع في التوجه إلى المراكز التي أعدتها لإعطاء التلقيح في مختلف المناطق، إلى درجة أننا أصبحنا الدولة الأولى التي أعدت فرقا متنقلة لزيارة المسنين والعجزة والمعاقين وإعطائهم اللقاح المطلوب في بيوتهم.

• نقول ذلك ونحن نرى الفريق الوطني الطبي المكلف بالتصدي لجائحة كورونا وقد نجح في وقت قياسي، وقبل نهاية الأسبوع الماضي، من تمكين أكثر من 100 ألف مواطن ومقيم من تلقي جرعات التلقيح في مختلف المراكز والمرافق المخصصة لذلك، بحيث احتلت البحرين المركز الثالث دوليًا والثاني عربيًا من حيث نسبة الحاصلين على التطعيم التي تخطت بنهاية الأسبوع الماضي نسبة 6.6 % من عدد السكان.

• نقول ذلك ونحن نسمع شكر وإشادة المواطنين والمقيمين على حرص الأجهزة الطبية المختصة بالاتصال بهم، ثم لِما وجدوه وشاهدوه من حُسن التنظيم وسرعة وكفاءة الأداء عندما ذهبوا لأخذ التطعيم.

• نقول إن إحساسنا بالفخر والاعتزاز أخذ يتجدد ويتجذر ونحن نقرأ ونستمع إلى التقارير التي تصدرها الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، وما تضمنته من إشادة وثناء وتقدير لما أنجزناه وحققناه في هذا المضمار.

• نقول ذلك ونحن نتلقى الرسائل والمكالمات من خارج البحرين من معارف وأصدقاء لنا في دول في الشرق وفي الغرب، من دول متقدمة أو نامية؛ وهم يهنئوننا، ويعبرون عن دهشتهم وإعجابهم، ويستفسرون عن إمكان قيامهم بزيارة البحرين لتلقي اللقاح.

• نقول ذلك ونحن نقرأ رسالة بثت على مختلف وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي من زميل عزيز قديم، بحريني اختار الإقامة الدائمة في بريطانيا، ولما بادر بتسجيل اسمه هناك مبكرًا في قائمة الانتظار لتلقي اللقاح وجد أن: "ترتيبي التقريبي في الحصول على اللقاح في بريطانيا يقول إنني أقف في طابور يقف قبلي فيه ما بين 27 و38 مليونا.. وحلاوتها أم حسن من العين ومن الحسد"، والمقصود بـ "أم حسن" هي البحرين التي يدعو الله أن يحفظها من الحسد.

• ورسالة أخرى تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي قبل أيام قليلة من ممرضة بحرينية عملت لمدة ستة أشهر في الصفوف الأمامية المكلفة بمكافحة الوباء في البحرين، وهي الآن في زيارة لبريطانيا، تقول ما فحواه؛ أن التلقيح لم يبدأ هناك بشكل جدي حتى الآن، وأن الوضع في الخليج "أفضل واجد"، هنا لا تطبق القوانين بصرامة كما هو حاصل "عندنا"، ولا تنفق الدولة هنا بسخاء كما تفعل دولنا، ولا يبذلون الجهد المطلوب كما نفعل نحن، "ولا حتى ربع الجهد الذي نبذله"، منذ أن وصلت إلى بريطانيا قبل ثلاثة أشهر وحتى الآن "لم يجر لي ولا فحص واحد"، بينما في دولنا لا يسمح لأحد بالدخول إلا بعد إجراء الفحص عليه ومتابعته، هنا لا يوجد التزام أو مراقبة صارمة على الحجر الصحي، وحظر التجول "خرطي"، ولا يتم فرض لبس الكمامات حتى في المحلات العامة، واختتمت رسالتها قائلة: "أطمئنكم، إنكم في الخليج في وضع أفضل، وعندكم رعاية والتزام، والدول عندكم تنفق على الصحة".

• نقول إن إحساسنا بالفخر والاعتزاز لانتمائنا لهذا الوطن الحبيب أخذ يتجدد ويتجذر عندما رأينا مستوى الوعي والإدراك والاحساس بالمسؤولية في مثل هذه الظروف أخذ منذ البداية يتبلور ويتطور لدى المواطنين والمقيمين على حد سواء، ومستوى الالتزام والتفاني أخذ يتعمق ويترسخ لدى كل المسؤولين المعنيين الذين وجدوا في قيادتنا القدوة التي تحتذى، ورأينا منذ البداية أيضًا كيف أن الدولة هبت لإسناد وانعاش الاقتصاد ودعم رجال الأعمال والمؤسسات التجارية وحماية وظائف العاملين فيها من خلال مبادرات وبرامج متعددة ومتشعبة وسخية في الوقت نفسه. ورأينا كيف أن الكفاءات الطبية البشرية والخدمات والمرافق والتجهيزات الصحية كانت على درجة عالية من الجودة، وكانت كافية وظلت صامدة، فلم يحرم أي مواطن أو مقيم من الرعاية الصحية والعناية والفحوصات المطلوبة والعلاج، أو أنه لم يجد مكانا في مرافق الحجر الصحي أو سرير في المستشفيات عند الحاجة، ولم نسمع عن قصور في الاهتمام، أو نقص في الأدوية أو أجهزة التنفس الضرورية، بينما رأينا كيف انهارت الأنظمة الصحية والمرافق والخدمات الطبية في أكثر الدول تطورا ونموًا وثراءً أمام زحف ووطأة الجائحة الشرسة.

• يقول الإمام الشافعي (رحمه الله) في إحدى قصائده "جزى الله الشدائد كلّ خير.. وإن كانت تُغصصني بريقي"، فجائحة كورونا ثقيلة ومتعبة وقاسية، إلا أنها كشفت مرة أخرى عن المعدن الحقيقي لهذا الوطن الحبيب، وقيادته الحكيمة، وشعبه الوفي، وجعلت أحاسيسنا بالفخر والاعتزاز بالانتماء إليه تتجدد وتتجذر.

رجال أعمال: مزاولة الموظف الحكومي للنشاط التجاري تُضعف أداءه

• تضر بسوق العمل وتفاقم التستر بالسجل وتشجع العمالة السائبة

السنابس - الغرفة

أجمع عدد من أصحاب الأعمال البحرينيين على أن الاقتراح الخاص بتعديل قانون الخدمة المدنية من أجل منح موظفي القطاع العام الحق في استخراج سجلات تجارية ومزاولة الأنشطة التجارية من شأنه زيادة حالات التستر التجاري الذي تحاربه الجهات الرسمية حاليا، وذلك بسبب عدم تفرغ موظفي القطاع العام لإدارة المشاريع، فضلا عن أن هذا القرار سيكون سببا في انتشار العمالة السائبة التي أضرت ولا تزال تسبب المتاعب لأصحاب الأعمال في السوق، ويخلق منافسة غير عادلة مع صغار أصحاب الأعمال البحرينيين.

وفي هذا الصدد قال رجل الأعمال إبراهيم زينل "أتفق مع رأي غرفة البحرين برفض الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (21) مكررا إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2010، والقاضي بالسماح للموظف العام باستخراج سجل تجاري، ومزاولة الأعمال التجارية"، لافتا إلى أن القانون المقترح سيخلق منافسة غير متكافئة وغير عادلة مع صغار ومتوسطي التجار في السوق، وسيفرز نتائج سلبية سيتحمل تبعاتها القطاع الخاص، خصوصا أن موظف القطاع العام يتقاضى راتبا مقطوعا.

أما أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن العمل التجاري هو رزقهم الوحيد، موضحا أن ذلك من شأنه أن يفتح المجال أمام تفشي ظاهرة تأجير السجلات، على اعتبار أن الموظف الحكومي لن يكون متفرغا لإدارة سجله التجاري، الأمر الذي سيدفعه لتأجير السجل التجاري، في الوقت الذي تحارب فيه الدولة هذه الظاهرة، وكما تعلمون، فإن حرية التجارة والحصول على السجل التجاري كفلته الدولة ويسرت ذلك لكل المواطنين وعليه يمكن للموظف العام متى وجد أن عنده الإمكانات والقدرة على الولوج إلى العمل الحر، فإنه يترك عمله ويحصل على السجل التجاري والله يوفقه ويكون النجاح حليفه، وبذلك يكون قد حقق هدفين ساميين الأول هو تحقيق طموحاته ونجاحه في العمل الحر والثاني فسح المجال لمواطن آخر أن يحل محله في الوظيفة العامة.

وبدوره، أكد رئيس لجنة الأسواق التجارية بغرفة البحرين يوسف صلاح الدين، تحفظه على منح الموظف الحكومي الحق في استخراج سجلا وممارسة الأنشطة التجارية، موضحا أن ذلك يخالف العرف والقانون، بالإضافة إلى أن ذلك قد يؤدي لتضارب بين مصالح الموظف الشخصية من جهة وبين مسؤولياته ومهامه الوظيفية من جهة أخرى، كما أن ذلك قد يتسبب في ضعف أدائه لمسؤولياته ومهامه الوظيفية.

من جانبه، أبدى رئيس لجنة العقار والإنشاء بغرفة تجارة وصناعة البحرين، رائد عمر، رفضه لتعديل قانون الخدمة المدنية؛ بهدف السماح للموظف العام باستخراج سجل تجاري، ومزاولة الأعمال والأنشطة التجارية؛ كونه يخالف قانون وزارة الصناعة والتجارة والسياحة باعتبار أن امتهان العمل التجاري أو الصناعي يجب أن يسوده مبدأ التخصص والتفرغ ليكون ناجحا، ولفت عمر إلى أن ذلك قد يتسبب بخلق مشكلات وتصدع في سوق العمل، منها مشكلة تأجير السجلات التجارية أو ما يعرف بالتستر التجاري خصوصا أن الموظف الحكومي غير متفرغ بالصورة المطلوبة، بالتالي زيادة مشكلة من الأساس تحاربها الدولة، وكذلك مزاحمة التجار المتخصصين في سوق العمل ما قد يؤدي إلى زيادة حالات التعثر وخروج بعضهم من السوق، وزيادة القضايا في المحاكم.

من جانب آخر، أكد رجل الأعمال، هشام مطر "إن هذا المقترح غير صائب ولا يخدم الأهداف الذي تم على أساسه هذا المقترح، حيث إن سلبياته ستكون أكثر من إيجابياته، إذ إنه سيتسبب بتضارب مصالح الموظفين بين أعمالهم الحكومية وأعمالهم الخاصة والسؤال هنا الذي يطرح نفسه هو: لمن سوف تكون الأولوية؟ خصوصا إذا كانت المعاملات في نفس المؤسسة الحكومية التي يعمل بها هذا الموظف ومن أهمها على سبيل المثال أقسام المناقصات والصيانة، موضحا "سيتسبب مثل هذا القانون باضطرابات إضافية في سوق العمل، وذلك بسبب عدم معرفة ودراية الموظفين بطبيعة القطاع الخاص والأعمال الحرة والتحديات الموجودة التي قد يواجهونها مما سيتسبب بفشل مشاريعهم وخسارتها، وهنالك الكثير من الحالات في المحاكم من المتقاعدين للمشروع الأخير (التقاعد المبكر) الذين اتجهوا للمشاريع الخاصة وتعرضوا لتعثر تجاري والدخول في متاهات وتبعات قانونية ترتب عليها آثار سلبية للأفراد و للقطاع الخاص. ومن جهة أخرى، توقع مطر أنه في حال إقرار هذا القانون، فسوف تتفاقم حالات التستر التجاري التي يعاني بسببها الكثير من التجار سابقا وحاليا، حيث إن هذا الاقتراح سيتعارض مع الجهود الحالية المبذولة لمحاربة التستر التجاري.

أما عضو لجنة الأسواق التجارية بغرفة البحرين، عبدالحميد حاتم، فقد لفت إلى أن هذا الاقتراح بقانون سيتعارض مع ما جاء في قانون الخدمة المدنية من مواد تحظر مزاولة بعض الأعمال التجارية على الموظف العام، والتي تهدف لحماية وظيفته التي يشغلها، ومنها: المادة رقم (21) من قانون الخدمة المدنية رقم (48) لسنة 2010، والمادة رقم (34) بند (5) الفقرة (ب) وبند (7) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادرة بالقرار رقم (51) لسنة 2012، مشيرا إلى أن الاقتراح يتنافى مع حماية الوظيفة العامة بحيث يتفرغ الموظف للقيام بأعمال وظيفته الحكومية، والحد من الإخلال بمستوى الأداء في الوظيفة الحكومية وأهدافها ورسالتها، كما أن الجمع بين العمل الحكومي والخاص سيؤدي لعدم الانضباط في الدوام الحكومي، حيث سيتكرر التأخير والاستئذان، والتأثير على فرص العمل في القطاع الخاص للمواطنين غير الموظفين، مضيفا "سيؤدي هذا الاقتراح إلى الإضرار بالتاجر الذي لا يجد قوت يومه إلا من خلال التجارة، كما من شأنه مضاعفة عملية تأجير السجلات التجارية "التستر التجاري"، الأمر الذي سيضر بالاقتصاد المحلي، وسيفاقم انتشار العمالة السائبة، منوهاً بأنه "يجب إبعاد الوظيفة العامة عن أية محاذير قد تؤثر عليها وعلى نزاهتها، والحد من تداخل المصالح الذي يؤدي لخلخلة الكثير من الأوضاع القانونية التي قد تنتج عن استغلال الوظيفة العامة المصانة بموجب الدستور".

ومن ناحيته، قال رجل الأعمال، كاظم السعيد "أعتقد أن هذا المقترح لا يتفق مع المبدأ العام، وأرى أنه بدلاً من السماح للموظف العام باستخراج سجل تجاري لزيادة دخله، يجب على الجهة المعنية تطوير الموظف وتدريبه وتأهيله لمستوى أفضل والقيام بزيادة راتبه، وأن يكون مرتاحا في عمله بدلا من الذهاب للبحث عن مصدر دخل آخر، مضيفا "إذا تم السماح للموظف اليوم باستخراج سجل تجاري خصوصا في مهن حساسة، سوف يقلل من إنتاجيته في الوظيفة الأساسية، ومثل هذه الأوضاع يغلب عليها التستر التجاري، وهي موجودة في سوق العمل حاليا، وأرى من الأفضل أحد الخيارين، إما موظف وإما تاجر".

وأشار السعيد إلى أن التبعات لن تكون قليلة؛ لأن هنالك أجانب يعملون في الجهات الحكومية، ومثل هذا القرار سيشملهم، ونتائجه ستزيد من حالات التستر التجاري وسيكلف الدولة بنية تحتية ومصاريف كثيرة ترهق ميزانية الدولة. وأفاد بأن هذا المشروع سيشكل ضررا كبيرا على الاقتصاد، وسيؤثر بشكل مباشر على أصحاب السجلات الصغيرة ومتناهية الصغر، والأفضل عدم المضي في هذا الجانب، وأن يخضع الموضوع لمزيد من الدراسة.

من جانبه، أكد عضو لجنة التكنولوجيا بغرفة البحرين، الحارث العطاوي أن السماح لموظفي القطاع العام بفتح مشاريع تجارية بحاجة إلى دراسة مستفيضة؛ لأنه قد يفاقم مشكلة التستر التجاري التي نعاني منها في البحرين، وهنا سنتجه إلى خلق مشكلة أكبر، ومن جانب آخر، فإنه يجب إعطاء فرصة للموظفين في القطاع العام إذا كانت لديهم جدية لفتح مشاريعهم الخاصة، كمنحهم إجازة من غير راتب تمكّنهم من العودة إلى أعمالهم في حال فشل المشروع، كما يجب خلق برامج خاصة من جهة صندوق العمل "تمكين" تشجعهم على الانخراط في القطاع الخاص.

وبدورها دعت صاحبة شركة اينفيرونمنت اريبيا للخدمات الاستشارية، هلل انجنير، إلى التريث في إقرار السماح لموظفي القطاع العام بمزاولة العمل التجاري واستشارة أهل الخبرة والاختصاص، وإحالته إلى جهة تقدم حوله دراسة مستفيضة، لإبعاد السوق عن أي ضرر، لافتة إلى أنها ليست ضد هذه الموضوع بشكل كامل متى ما تم ضبط العملية، إلا أن المقترح في حال إقراره قد يخلق مشكلة كبيرة وهي تضارب المصالح ما بين الواجبات الوظيفية للموظف، ومصالحه الشخصية، كما أن المقترح قد يفاقم مشكلة التستر التجاري من خلال تأجير السجلات التجارية في حالة عدم التفرغ، فضلا عن مزاحمة أصحاب المحلات الصغيرة في السوق.

رائد عمر

إبراهيم زينل

هشام مطر

الحارث العطاوي

عبدالحميد حاتم

هلل انجنير

يوسف صلاح الدين

كاظم السعيد